الفصل الأول

المقدمة :

تواجه عمليات التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية عامة والعراق خاصة العديد من العقبات ومن أهمها توفير التمويل اللازم لها ، فضلاً عن ضيق أسواق الاقتراض لأجال متوسطة وطويلة الأجل التي تمثل مطلباً مهماً لتمويل الأصول الرأسمالية ، سواء عند إنشائها أم عند إحلال معداتها القائمة وتجديدها ، نظراً لما تتطلبه هذه العملية من أموال ليس من السهل توفيرها .

ويُعد الائتمارالإيجاريّ أحد القنوات التمويلية التي يمكن الاستعانة بها لتمويل الأصول الرأسمالية .وهو من ابتكار الفكر التمويلي والفكر القانوني ، ويشكل استجابة لطلب لم تتم تلبيته من وسائل التمويل التقليدية ، خصوصاً في عصرنا الحالي الذي يشهد ثورة في التطور التكنولوجي المتسارع ودخول العالم في نظام جديد لا يقف عند حدود جغرافية أو اجتماعية أو سياسية ، إذ أدى هذا التطور التكنولوجي إلى ظهور العديد من الأصول ذات القيمة الكبيرة التي يصعب على الكثير من المنشاتامتلاكها نظراً لحاجتها إلى توفير الكثير من الأموال عن طريق زيادة رؤوس أموالها أو اللجوء إلى الاقتراض لتوفير التمويل اللازم لشراء هذه الأصول ، مما يؤدي إلى تجميد أموال المنشاة أو تحملها لأعباء سداد الأقساط والفوائد المستحقة على القروض كأعباء إضافية ،ناهيك عن احتمالية ظهور أصول أحدث من تلك التي تم شراؤها وبالتالي تقادم هذه الأصول وعدم إمكانية الاستفادة منها لمجاراة التطورات التكنولوجية الهائلة . من هنا كان لابد للمنشات الصغيرة من البحث عن بديل للحصول على هذه الأصول للاستفادة منها مع المحافظة على إمكانية الاستعاضة عنها بمثيلاتها الأكثر تطوراً وقدرة على الإنتاج دون تجميد أموالها أو تحملها لأعباء التقادم في الأصول . فجاء التفكير بالائتمارالإيجاريّ بوصفهمصدراً من مصادر التمويل طويلة الأجل .

وهناك العديد من العوامل والمتطلبات اللازمة لتفعيل نظام الائتمارالإيجاريّ ونموه منها ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية فضلاً عن متطلبات تشريعية وبشرية وغيرها من المتطلبات وتأتي هذه الدراسة مستهدفة تحديد مدى توفر هذه المتطلبات في البيئة العراقية ، وبالتالي تحديد الفجوة بين ما هو مطلوب وما هو متوفر ، مع تحديد المشاكل والمعوقات التي تعاني منها السوق العراقية ، ومن ثم البحث في معالجة هذه المشاكل والمعوقات .

تنبع أهمية هذه الدراسة أولاً في ضوء استكمالها للدراسات العراقية الأكاديمية في هذه المجال ، من خلال اعتمادها الأسلوب الاستطلاعي للدراسة المعتمدة على شريحة من الخبراء في العديد من مجالات

الاقتصاد الوطني ولم تقتصر على فئة معينة أو قطاع اقتصادي معين ، و أن أهمية الدراسة تبرر الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد جاءت لتسليط الضوء على هذا المصدر التمويلي المهم بتحليل دقيق عبر مقدمة وأربعة فصول ، بحث **الفصل الأول** منهجية الدراسة بمبحثين ، **تناول الأول** مشكلة الدراسة وفرضياتها وأهميتها وأهدافها وحدودها ، والأساليب الإحصائية المستعملة فيها ، فيما ركز المبحث الثاني على عرض بعض الدراسات السابقة العراقية والعربية والأجنبية . تناول الفصل الثاني المرتكزات النظرية لكل من الائتمارالإيجاري ّ والمنشآت الصغيرة وبثلاثة مباحث ، تضمن الأول المرتكزات الفكرية للائتمارالإيجاري ّ ، وناقش الثاني صور الائتمارالإيجاري ّ ومداخله ، وتناول الثالث المنشات الصغيرة ، أماّ الفصل الثالث فجاء بمبحثين الأول تناول تجارب بعض الشركات التي تستخدم نشاط الائتمارالإيجاري ّ في أنشطتها المختلفة ، فيما تناول المبحث الثاني الإجابة على التساؤل لماذا نهتم بتفعيل الائتمارالإيجاري ّ هل المنشات الصغيرة العراقية في حاجة إلى التمويل بهذا النشاط أم صيغ التمويل المستخدمة حاليا تفي بالغرض ، أما الفصل الرابع فقد تطرق إلى الإطار التطبيقي للدراسة وركز على المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل الائتمارالإيجاري ّ لدعم المنشات الصغيرة في البيئة العراقية ، من خلال الدراسة الميدانية للجهاز المالي والمصرفي العراقي . وخصصت الخاتمة للنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية .

هذا ولابد من الإشارة إلى إننا ، وعلى الرغم من الصعوبات المتمثلة بندرة المصادر والبحوث المتخصصة بالموضوع في البيئة العراقية استنفذنا المراجع المتوفرة جميعاً حسب علمنا ، أملين أن نكون قد وفقنا بإتباع منهج علمي متوازن يحيط قدر الإمكان بجزئيات الموضوع ومعطياته ويسهم في أغناء متواضع وا ٍضافة مفيدة للدراسات المالية والمصرفية .

المبحث الأول

المبحث الأول : الإطار المنهجي

أولا - مشكلة الدراسة :

في ظل تزايد الطلب على تمويل المنشات الصغيرة التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية ، وتعثر تلبيه هذا الطلب ،و على الرغم مما تشير إليه الأدبيات المالية والمصرفية على وجه الخصوص من أهمية الائتمانالإيجاري ّ كأداة تمويلية حديثة ، والدور الذي يؤديه كمصدر من مصادر التمويل لسد النقص الحاصل ، ألا أنها في العراق تفتقر هذه الأداة التمويلية إلى الاهتمام التطبيقي ، إذ من خلال المسح الأولي الذي قام به الباحث على مستوى المصارف المحلية وقف فيه على انعدام نشاط العمل في هذا المجال ، فضلاً عن افتقار العاملين في أغلب المصارف والمؤسسات المالية ذات العلاقة إلى المعلومات الضرورية عنه ، من جانب أخر وجد أن عموم مسؤولي المنشات الصغيرة من جانبهم يفتقرون إلى المعلومات الضرورية عن الائتمانالإيجاري ّ التي يتوجب معرفتها لتسهيل عملية التمويل . وهنا تثار مجموعة من الأسئلة التي اعتبرت بمثابة مشكلة تحاول الدراسة الإجابة عليها ، وتتمثل في مدى توفر المتطلبات اللازمة لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ ، فضلا عن الدور الذي يمكن أن يقوم به الائتمانالإيجاري ّ كمصدر من مصادر التمويل الحديثة لخدمة المنشات الصغيرة . ونستطيع صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس الأتي :

ما مدى توفر المتطلبات اللازمة لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشات الصغيرة في العراق .

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية :

1- ما مدى توفر المتطلبات المالية لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة في العراق.
2- ما مدى توفر المتطلبات البشرية لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة في العراق.
3- ما مدى توفر المتطلبات التشريعية لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة في العراق.
4- ما مدى توفر المتطلبات التسويقية لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة في العراق.
5- ما مدى توفر المشروعات كمتطلبات لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة في العراق .
6- ما مدى توفر تكنولوجيا المعلومات كمتطلبات لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة في العراق.
7- ما مدى توفر البيئة الاقتصادية لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة في العراق.
8- ما مدى توفر المصارف كمتطلبات لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة في العراق.
9- ما مدى توفر متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة في العراق.
10- ما مدى توفر المعوقات التي تعيق تفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة في العراق .

ثانيا - أهداف الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة آنفة الذكر فإنها ستعمد إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- البحث في مدى توفر متطلبات تفعيل الائتمارالإيجاري ّ في البيئة العراقية. وبالتالي تحديد الفجوة بين ما هو مطلوب وما هو متوفر.

2- مدى قدرة نشاط الائتمارالإيجاري ّ على تمويل المنشات الصغيرة في العراق ، والتي تعمل على المساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية في البلد ، من خلال بيان ذلك ميدانيا بعرض تجارب بعض الشركات التي تستخدم الائتمارالإيجاري ّ في أنشطتها المختلفة .

3- الوقوف على طبيعة الائتمارالإيجاري ّ وأنواعه وخصائصه ومزاياه وعيوبه والقواعد التي تحكمه وكذلك متطلبات تفعيله وتطبيقه.

4- تبيان أهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها السوق العراقية في مجال تفعيل الائتمارالإيجاري ّ . والتي تحد من نجاحه وكيفية التغلب عليها.

5- البحث في معالجة المشاكل والمعوقات أنفة الذكر والذي ينتهي بنظام أجرائي واستشراف سبل تفعيل الائتمارالإيجاري ّ يمكن اعتمادها في السوق العراقية أو من المصارف العراقية على وجه الخصوص.

ثالثا - فرضيات الدراسة :

لغرض تحقيق هدف الدراسة تم اعتماد الفرضية الرئيسة الآتية :-

تتوفر في العراق متطلبات تفعيل الائتمارالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة .

وتنبع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية(ف 1 , ف10) الآتية :-

ف.ف1 :- تتوفر في العراق المتطلبات المالية لتفعيل الائتمارالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة .

ف.ف2 :- تتوفر في العراق المتطلبات البشرية لتفعيل الائتمارالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة .

ف.ف3 :- تتوفر في العراق المتطلبات التشريعية لتفعيل الائتمارالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة .

ف.ف4 :- تتوفر في العراق المتطلبات التسويقية لتفعيل الائتمارالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة .

ف.ف5 :- تتوفر في العراق المشروعات كمتطلبات لتفعيل الائتمارالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة .

ف.ف6 :- تتوفر في العراق تكنولوجيا المعلومات كمتطلبات لتفعيل الائتمارالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة .

ف.ف7 :- تتوفر في العراق البيئة الاقتصادية لتفعيل الائتمارالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة .

ف.ف8 :- . تتوفر في المصارف العراقية متطلبات تفعيل الائتمارالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة

ف.ف9 :- تتوفر لدى التعليم العالي في العراق متطلبات لتفعيل الائتمارالإيجاري ّ لخدمة المنشآت الصغيرة .

ف.ف10 :- على الرغم من توفر متطلبات تفعيل الائتمارالإيجاري ّ في العراق إلاّ انه توجد معوقات تعيق هذه العملية.

رابعا - أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من خلال :-

1- الأهمية العلمية :

- سد النقص في الدراسات السابقة التي لم تركز على ماهية المتطلبات اللازمة لتفعيل الائتمارالإيجاري ّ في بيئة الأعمال العراقية .
- المساهمة في إفادة الباحثين وا ٍمكانية الاستفادة من معلومات الدراسة في تناول جوانب وموضوعات أخرى تفيد في عمليات الائتمارالإيجاري ّ وتنبيههم لإجراء المزيد من البحوث حول هذا الموضوع .
- التعرف على آلية تمويل مستحدثة وطرق التداول بينطُرافها المتعددة وا ٍمكانية مساهمتها في تطوير العمل التمويلي فضلاً عن تعريف المعنيين والمسؤولين على الدور الذي يمكن أن يقوم به الائتمان الإيجاري ّ لدفع عجلة النمو الاقتصادي .
- إثراء المكتبة العلمية بمواضيع تمويلية لم تحظَ بالاهتمام الكافي في بيئة الأعمال العراقية .
- لفت نظر المصارف العراقية إلى أهمية الائتمارالإيجاري ّ كأحد الأنشطة المهمة التي تساهم في زيادة العوائد المتحققة لهذه المصارف والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ويسري الأمر على المنشات الصغيرة أيضا التي تعاني من نقص التمويل إلى أهمية استخدام الائتمانالإيجاري ّ في تمويل مشروعاتها والحصول على ما تحتاجه من الأصول اللازمة للبدء والاستمرار في ممارسة نشاطها الاقتصادي .
- التعرف على الجوانب الايجابية لتطبيق الائتمارالإيجاري ّ ودوره في توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية .
- إدراك الفوائد المتأتية من عملية الائتمارالإيجاري ّ على مختلف أطراف العقد.
- إيجاد آلية لتفعيل أسلوب استثماري يضمن تقديم التمويل للمنشات الصغيرة التي ليس لديها الضمانات التي تخولها الدخول في مشاريع استثمارية تتطلب ضمانات تقليدية .
- التركيز على حفظ المال وتنميته بأسلوب يقدم ضمانات مليئة وكافية ، ولا يرهق كاهل المستثمر .
- لعل هذه الدراسة تساهم أيضاً في التأسيس لدراسات أخرى مكملة للموضوع نفسه مستقبلاً ، وتضيف إلى المكتبة العربية عموماًوالعراقية خصوصاً مصدراً في هذا المجال .

2- الأهمية التطبيقية :

- تقديم ما يمكن من توصيات مهمة وعملية وا ٍرشادية لأطراف الائتمانالإيجاري ّ والجهات ذات الصلة بعملية التمويل للمنشات الصغيرةوا ٍمكانية مراعاتها والعمل بها قدر المستطاع عند التعامل الفعلي بالائتمان الإيجاري ّ .
- تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل الائتمانالإيجاري ّ في بيئة الأعمال العراقية لدعم المنشات الصغيرة فيها .
- المساهمة في إفادة المصارف العراقية والجهات ذات الصلة بعملية التمويل والاستثمار من خلال تقديم إليه تنفيذية يمكن تطبيقها في بيئة الأعمال العراقية إذا رغبت في تطوير أعمالها .
- يمكن أن تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال خصوصية الوسائل والأساليب المعتمدة فيها من جمع المعلومات أو في تحليلها ، فضلاً على حد المسح الذي أجراه الباحث فان هذا الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي لم يتناول على مستوى الدراسات العربية والعراقية بشكل خاص لذا تتسم هذه الدراسة بأهمية كبيرة كونها أولى الدراسات العراقية التي تناولت موضوع تفعيل الائتمانالإيجاري ّ ومتطلبات تفعيله لخدمة المنشات الصغيرة وهنا ينبغي الإشارة إلى نقطة نرى أنها مهمة وهي أن معظم أن لم نقل اغلب الدراسات الأجنبية والعربية بينت الائتمانالإيجاري ّ في دول تعمل به وتتخذه كجانب من جوانب التمويل .فضلاً عن ذلك فان الدراسات العراقية انقسمت على شقين الأول دراسات قانونية بينت أهمية الذي من الممكن للائتمانالإيجاري ّ أن يؤديه كمصدر للتمويل ودوره من خلال دراسة القوانين الأجنبية والعربية التي اختصت بتنظيمه ، والشق الثاني دراسات اقتصادية تلك التي بينت أهمية الأدوار التي يمكن أن يؤديها الائتمانالإيجاري ّ اقتصادياً وخصائصه ، ولكن هذه الدراسة تعد الأولى في العراق التي تبحث عن المتطلبات اللازمة للبدء بتفعيله ، إذ عند سؤال الباحث لعدد من المؤسسات المعنية بالتمويل عن رغبتها باعتماد الائتمانالإيجاري ّ فقد كان جواب اغلبها بنعم هنالك رغبة باستخدامه . على أن الباحث يعتقد أن الرغبة وحدها لا تكفي لتفعيل الائتمان الإيجاري ّ أو الحصول على شي ما عموماً بل يتوقف أيضاً على مدى توفر الإمكانات والمتطلبات الضرورية للقيام بذلك وهذا هو الافتراض الرئيس الذي بنيت عليه فكرة الدراسة حول تفعيل الائتمانالإيجاري ّ لخدمة المنشات الصغيرة في العراق وذلك بالبحث عن المتطلبات اللازمة لذلك .

خامسا - منهج الدراسة :

اعتمد الباحث على المناهج العلمية الآتية :

1- المنهج التاريخي : وذلك لمعرفة الحقائق والمعلومات والكتابات التاريخية السابقة وسردها وتتبع التي لها علاقة بموضوع الدراسة وكيفية الاستفادة منها في التغلب على مشكلة الدراسة .
2- المنهج المقارن : وذلك بهدف المقارنة بين إسهامات الدراسات الأخرى المتصلة بموضوع الدراسة للوقوف على النتائج التي توصلت إليها كيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة .

3- المنهج الوصفي : وذلك لوصف نتائج الدراسة الميدانيةوتفسير ها وتحليلها التي سوف يقوم بها الباحث لاختبار فروض الدراسة والتحقق من نتائج الاختبار من خلال استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل أداة الدراسة (الاستبيان) ، إذ تم ذلك من خلال استعمال التحليل العاملي ، فضلا عن ذلك تم الاستعانة بمجموعة من النسب المالية لغرض تحليل بيانات شركات الائتمانالإيجاري ّ العاملة في هذا النشاط (Frank Wood & Alan Sangster ، 2005 م : .422 – 401 P) :

سادساً – تجميع المعلومات :

نظرا لحداثة الموضوع على مستوى العراق فان الباحث واجه مشكلة افتقار المكتبة العراقية للمراجع والدراسات التطبيقية المتعلقة بموضوع الدراسة فضلا إلى انعدام البيانات والإحصاءات المتعلقة به لعدم تطبيقه في العراق، مما تطلب البحث عن وسائل أخرى لجمع المعلومات والبيانات عن الموضوع وأهمها :

1- قام الباحث بزيارة ومراسلة العديد من مواقع الدوريات العربية والعالمية المتخصصة عن طريق الانترنت والتي تتناول في طياتها النشاطات المتعلقة بالائتمانالإيجاري ّ ، وقد استخدم الباحث ما تيسر له من معلومات وبيانات في بحثه الدءوب لخدمة أهداف الدراسة ومحاولة انجازه بما يليق بأهمية الموضوع .

2- اعتماد المقابلات الشخصية مع عدد من القيادات المالية والمصرفية والتعليمية والتخطيطية العراقية عينة الدراسة .

3- الرجوع إلى إصدارات وسجلات و التقارير الدورية لعدد من المؤسسات ذات العلاقة كالمصارف و المؤسسات التعليمية والمؤسسات المالية والتخطيطية الأخرى فضلاً إلى اعتماد بعض الأساليب الإحصائية في عملية التحليل

4- توزيع الاستبانة للوقوف على مدى توفر متطلبات تفعيل الائتمانالإيجاري ّ في العراق وعلى المشاكل والمعوقات المحلية .

5- إجراء مقابلات شخصية لبعض المختصين في المؤسسات التي تمارس هذا النشاط مثل شركتي العربية والوطنية للإجارة السودانيتين ، وشركة المتكاملة الأردنية للائتمانالإيجاري ّ ، وقد ساهمت تلك الاتصالات في توفير العديد من المعلومات والبيانات والتشريعات الخاصة بالائتمانالإيجاري ّ والبيانات والإحصائيات المتعلقة بنشاطاتها والتي ساعدت في إخراج الدراسة إلى حيز الوجود .

سابعاً - حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : العراق – يتم تفصيلها بحسب ما تم الاتفاق عليه في عينة الدراسة المؤسسات المالية والمصرفية و المنشات الصغيرة في العراق .
- الحدود الزمنية : تمثلت الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة التي قام فيها الباحث بتوزيع الاستبانات واسترجاعها وتحليلها ، وهي الفترة الممتدة من 2017/12/1 إلى غاية 2018/8/1 .

ثامنا - أنموذج الدراسة :

لتيسير عملية عرض تنفيذ الدراسة يمكن استعراض عناصرها بالأنموذج في الشكل (1-1-1) الذي يبين أن توفير متطلبات تفعيل الائتمانالإيجاري ّ ومحاولة معالجة المشكلات التي تواجهه يمكن أن تؤدي إلى النجاح في هذه العملية ،وإن الأنموذج يبين تفاصيل المتطلبات الضرورية لذلك مقسما إياها إلى عشرة عناصر رئيسة ابتداء ً بالمتطلبات المالية ثم البشرية والتشريعية وكذلك التسويقية والتكنولوجية ،فضلاً عن البيئة الاقتصاديةوصولاً إلى المعوقات التي تواجهالتفعيل فضلاً إلى دور كل من المصارف والتعليم العالي في ذلك.

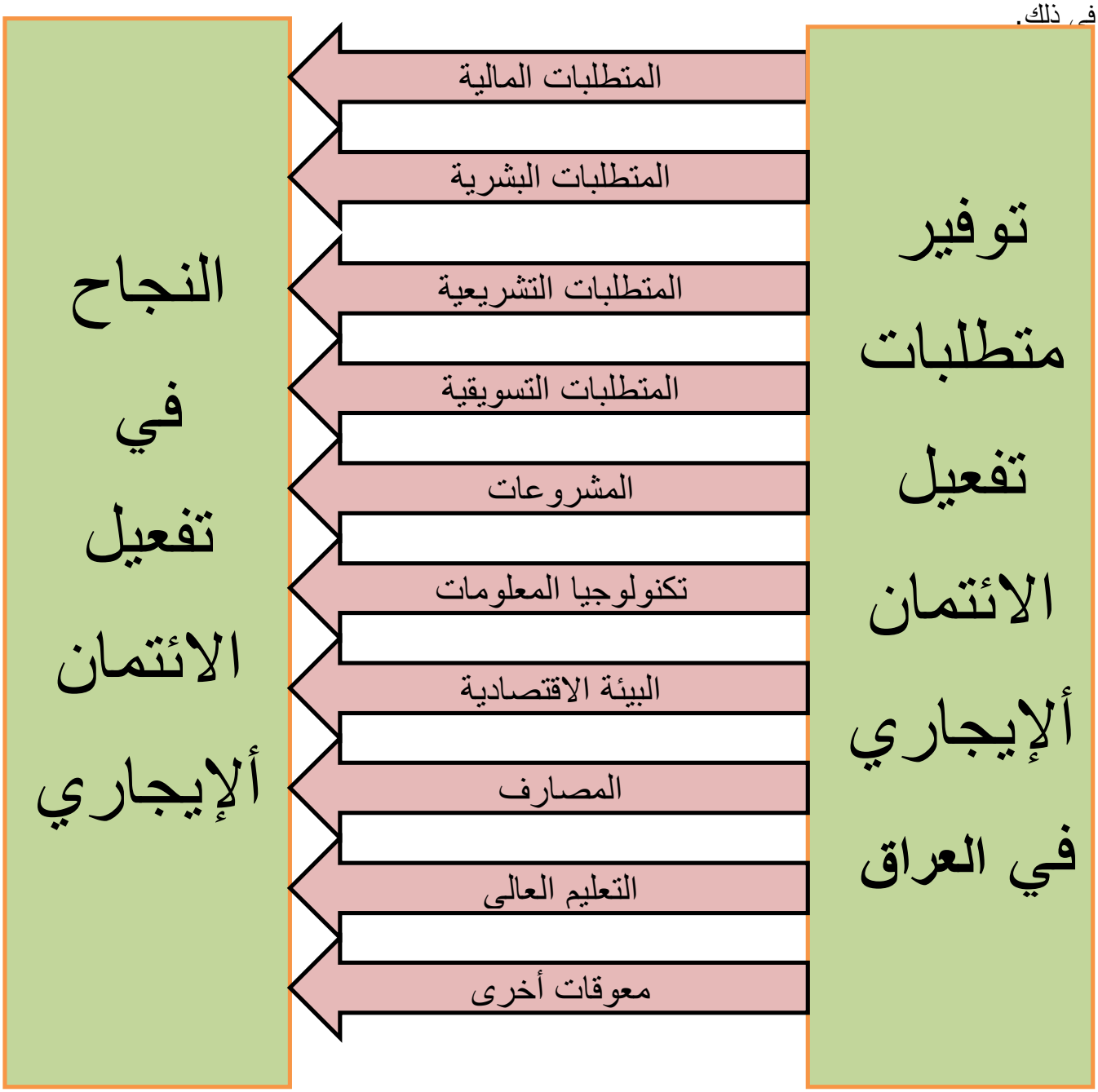

شكل (1-1-1) يوضح أنموذج الدراسة